الباب السابع

نموذج لفكر الشيخ الظواهرى المتحفظ

(١)

نستعرض فى هذا الكتاب، دون كثير من التدخل أو التعقيب، آراء الشيخ الظواهرى فى قضيتين خلافيتين، وهى آراء تكشف عن طبيعة الفكر المحافظ الذى لم يتهيأ له اتصال حقيقى بالآخر الحقيقى أو بالعالم الخارجى، ومن ثم ظلت على معتقدات كان يسهل تغيرها لو أن صاحبها قد اختلط بالحياة المعاصرة اختلاطًا أوسع أو أعرض.

(٢)

كان الشيخ الظواهرى معارضًا أشد المعارضة لفكرة ترجمة معانى القرآن الكريم إلى اللغات الأوروبية، وهى الفكرة التى تبناها الشيخ المراغى عند توليه مشيخة الأزهر للمرة الثانية، وقد ظل الشيخ الظواهرى على معارضته الشديدة على الرغم من أن الشيخ المراغى عدل فكرته من ترجمة القرآن إلى ترجمة معانى القرآن.

ونحن نلاحظ أن أسانيد الظواهرى فيما يتعلق بمعارضة فكرة الترجمة أسانيد قوية، لكنها مع هذا تقف عائقًا فى سبيل تحقيق أهداف التعريف بالقرآن والإسلام:

من المفيد أن نتأمل فى النص الذى أورده نجله عند الحديث عن موقفه من هذه النقطة، وأن هذه القصة هى التى جعلته يقطع اعتزاله ليصرح:

«بأنه خاف على القرآن الكريم أن تمتد له يد المسخ أو التشويه أو التبديل أو التغيير من جراء محاولة ترجمته إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية كما

قيل وقتئذ. فقد خشى أن تكون هذه التراجم لهذه اللغات أول خطوة فى تبديل الكلام المنزل. . كلام الله القوى القهار الذى بقى محفوظًا كما نزل على رسول الله زهاء أربعة عشر قرنًا للآن».

«لقد ظهرت هذه الحركة الداعية لترجمة القرآن فى سنة ١٩٣٦، وكان الذى دعا لها الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ، ولقد أثارت من النقاش والجدل العام الشىء الكثير (لدرجة) أن وكيل المحكمة العليا الشرعية (الشيخ محمد سليمان عنارة) ألف كتابًا ضخمًا يناهض فيه هذه الفكرة بحجة أنها ستؤدى حتما لإخراج القرآن عن المعنى الإعجازى الذى له، وستدعو حتمًا للتبديل والتغيير فى مرامى آياته».

«ثم ألف الأستاذ الهلباوى كتابًا آخر وصف هذه الحركة بأنها غرض استعمارى يقصد منه القضاء على القرآن تمهيدًا للقضاء على الإسلام».

«لقد رأى الشيخ المراغى أن يتفادى هذه المعارضات فصرح بأنه إنما يريد ترجمة معانى القرآن لا القرآن نفسه، ثم استصدر بذلك فتوى من هيئة كبار العلماء فأفتى أربعة عشر عضواً من ثلاثين بأنه إذا كان المراد ترجمة معانى القرآن لا القرآن نفسه فإن هذا جائز شرعًا، فكانت هذه الفتوى من بعض كبار العلماء سندًا قويًا فى يد الشيخ المراغى يدفع بها هجمات الهاجمين».

(٣)

وقد أثبت نجل الشيخ الظواهرى فى مذكراته نص خطاب أرسله والده إلى رئيس مجلس الوزراء (على ماهر باشا) معترضًا فيه على سلوك الشيخ المراغى فى محاولته أخذ الموافقة على قراره من خلال استفتاء أعضاء هيئة كبار العلماء بالتمرير.

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«السلام عليكم ورحمة الله»

«وبعد . . فقد حضر لى أمس بمنزلى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المجيد اللبان ومعه فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد نصر، وقدم لى فضيلة الشيخ اللبان ورقة تبين من مرور النظر فيها أنها فى صيغة فتوى على سؤال لم يوقع عليه أحد وتحتها بعض التواقيع من حضرات كبار العلماء، وهى متعلقة بموضوع ترجمة القرآن، وطلب إلىّ التوقيع عليها بصفتى من جماعة كبار العلماء، فأفهمته أن الموضوع جد خطير ولا بد فيه من التروى والمناقشة وتبادل الرأى، ورجوته أن يترك لى صورة منها لبحثها حتى يكون توقيعى على بينة، فأظهر أنه مبعوث بها من فضيلة الأستاذ الشيخ المراغى ولم يؤذن بإعطاء صورتها، وقد فهمت من حضرته أن الغرض من هذه التواقيع أن تأخذ صفة قرار صادر من جماعة كبار العلماء، فلاحظت (اللفظ هنا بمعنى: اقترحت) ضرورة اجتماع الهيئة بكامل أعضائها وطرح الموضوع عليها وسماع المناقشة فيها حتى يكون قرارها بعد هذا قانونيًا له حق الاحترام».

«وبما أن ترجمة القرآن الكريم من الخطورة بمكان عظيم ولم يسبق فى التاريخ أن حولت هذه المحاولة، فقد رأيت من واجبى الإسلامى أن ألفت نظر دولتكم إلى حقيقة هذه الورقة وأنها لا تأخذ صفة القرارات الصادرة من هيئة كبار العلماء، خصوصًا فى هذا الموضوع الخطير».

«وتفضلوا دولتكم بقبول الاحترام».

محمد الأحمدى الظواهرى

شيخ الجامع الأزهر ورئيس هيئة كبار العلماء السابق

١٣ محرم سنة ١٣٥٥

(٤)

وهذه هى بعض أسانيد الشيخ الظواهرى فى معارضته فكرة المراغى فى قيام الأزهر بهذه الترجمة.

«إن الدعوة لترجمة القرآن أو لترجمة معانى القرآن كما سموها بعد ذلك، دعوة براقة قد يظنها الشخص العادى دعاية قوية للإسلام، لكن الشخص المدقق يرى فيها خطراً كبيراً على القرآن. فإن من البديهى أن إعجاز القرآن لا يمكن نقله من العربية إلى غيرها، وهذا فضلاً عن التحوير فى المعنى الذى لا بد سيلازم الاختلاف بين الترجمة والأخرى، فلا يبعد حينئذ أن يقول مثلاً شخص فى معرض النقاش إن النسخة الإنجليزية تقول كذا ويقول آخر بل النسخة الفرنسية أو الألمانية تقول كذا، وبديهى أن هذا يكون خطراً جسيماً على القرآن، فقد بقى الذكر الحكيم محفوظًا باللسان العربى المبين منذ نزل به حتى الآن».

«لم يعجبنى استفتاء هيئة كبار العلماء فى مثل هذا العمل الخطير بالطريقة التى اتبعت، وهى تمرير القرار على الأعضاء بعد أن أمضاه بعضهم، فالإحراج فيها ظاهر، وهذا فضلاً عما يشعر به هذا الإجراء من الرغبة فى التهرب من المناقشة، ولو كان فضيلة الشيخ المراغى قد جمع هيئة كبار العلماء وطرح عليهم الموضوع للمناقشة لأمكن للشيخ الظواهرى مثلاً أن يلفت نظر حضراتهم إلى الأخطار التى قد تنجم عن هذا المشروع والخوف على القرآن منه، ولنبههم إلى أنه يجب ألا تؤخذ صيغة الاستفتاء التى قدمت لهم فى هذا الموضوع بظاهر ألفاظها كباقى الاستفتاءات، وإنما يجب معها استعراض النتائج البعيدة والقريبة على السواء، ويقينى أنه لو عرض الأمر على كبار العلماء بهذه الصورة لرفضوا جميعًا إقرار ترجمة القرآن أو ترجمة معانى القرآن كما قالوا».

(٥)

كان الشيخ الظواهرى ينبه إلى خطورة ما قد يفهم من الشكل الذى وافق عليه مجلس الوزراء من ترجمته المعانى آية آية وسورة سورة.

«. . . لقد جاء فى قرار مجلس الوزراء الذى أقر المشروع أن الترجمة ستتناول معانى القرآن آية آية وسورة سورة، وهذا فى رأينا يتنافى مع فكرة ترجمة المعانى الإجمالية للقرآن كما قيل، وإلا فما كان هناك داعٍ للنص على ترتيب الآيات والسور مما قد يعزز رأى القائلين بأن المراد فى الحقيقة هو ترجمة القرآن نفسه.

«على أننا نعتقد أن ترجمة أى مقال من لغة إلى لغة لا تكون فى الحقيقة إلا للمعنى، لذلك فقولهم إن الترجمة المطلوبة هى لمعنى القرآن إنما هو مغالطة لأنها فى الواقع ومن الوجهة العملية ترجمة للقرآن نفسه كأى ترجمة أخرى لأى موضوع آخر، خصوصًا مع ترتيب الترجمة آية آية وسورة سورة مع آيات وسور القرآن كما جاء فى قرار مجلس الوزراء».

«لقد قيل إن الشيخ المراغى لا يمانع بعد هذه الاعتراضات فى تسميتها ترجمة تفسير معانى القرآن، ومع أن هذا أكثر قبولاً من غيره إلا أنه يستدعى إيجاد تفسير مجمع عليه له صفة الاستقرار، وهذا صعب الحصول، فضلاً عن أننا نعتقد أننا لا نملك هذا الحق فى الإجماع وفى الاستقرار، فقد يكون مراد الله غير ما يظن المفسرون فى زمن ما، لأن التفاسير قد تتغير بتغير الزمن نظرًا للاكتشافات العلمية التى تستجد فتغير من الأفكار والمعلومات وتغير تبعًا فى التفسيرات، هذا إلى أننا نخشى أيضًا من سوء الفهم الذى قد يقع فيه الشخص الفرنسى أو الإنجليزى أو الألمانى من إيراد كلمة «القرآن» ضمن التسمية، فقد يظن هذا الشخص خطأ أن ما بيده هو القرآن وليس تفسيره، على أنه ما دام أن الشيخ المراغى قد غيّر رأيه من ترجمة معانى القرآن إلى ترجمة تفسير معانى القرآن مما يشعر أنه يريد ترجمة أحكام الإسلام وتعاليمه، فما هو المانع من كتابة هذه

التعاليم فى كتاب يسمى مثلاً «تعاليم الإسلام» ويترجم إلى اللغات الأجنبية فيؤدى الغرض بدون إقحام كلمة «القرآن» وما قد يترتب على هذا الإقحام من الخطر الذى قدمناه».

(٦)

ويناقض الظواهرى فكرة القول بأنه يراد بترجمة الأزهر إعطاءها صفة الترجمة الرسمية الصحيحة لتناقض بها أخطاء الترجمات الأخرى غير الرسمية وهو يقول فى نقض هذه الفكرة:

«إننا نخشى أن هذا يعزز مرة أخرى الذين يتهمون الشيخ المراغى بأنه يريد ترجمة القرآن نفسه وليس تفسيره؛ لأن هذه الترجمات التى يقول الشيخ المراغى إنه يريد مناهضتها هى ترجمات للقرآن نفسه وليس لتفسيره، على أننا نخشى أيضًا أن يكون الخطأ فى هذه الترجمة الرسمية الأزهرية نفسها تثبيتًا وتوكيدًا رسميًا للخطأ أو التغيير أو التشويه الذى لا بد سيحصل من ترجمة الأزهر كما قدمنا فيكون هذا حجة رسمية ضارة أشد الضرر».

«وإننا لنرى أن الطريق السليم لمناهضة هذه الترجمات غير الصحيحة هو مصادرة هذه الترجمات وطلب جمعها وإتلافها من جميع حكومات العالم، فإن هذا أقطع فى محو أثرها من ترجمة أزهرية قد لا تزيل أثر تلك الترجمات الأخرى، بل قد تضيف لها مادة أخرى للجدل وزيادة التشكك، وهى على أى حال لا تمنع انتشارها».

(٧)

وهنا يعلق نجل الشيخ الظواهرى راويًا تطور الأحداث على مدى السنوات التسع التى انقضت منذ قرار مجلس الوزراء وحتى كتابته لمذكراته:

« . . . إننا نعتقد أن الشيخ المراغى لابد قد ساورته الظنون والشكوك التى ساورت الشيخ الظواهرى، وأنه لابد قد تردد كثيراً فى الإقدام على هذا المشروع، وإننا نستدل على ذلك من طبيعة الاستفتاء الذى قدمه لهيئة كبار العلماء، فلو أنه كان مطمئنّا للمشروع غاية الاطمئنان لما استفتى فيه أحدًا، بل لمضى فيه بشجاعة كما يمضى فى أى عمل آخر فإنه لا يستفتى هيئة كبار العلماء فى باقى أعماله، أو لناقش الموضوع علنًا وبصراحة، أو لأعطى على الأقل لكبار العلماء فرصة المناقشة».

«لقد أقر مجلس الوزراء وقتئذ هذا المشروع وخصص له مبدئيّا عشرين ألفًا من الجنيهات، فألف الشيخ المراغى لجنة من كبار العلماء لوضع معانى القرآن آية آية وسورة سورة توطئة لترجمته، فاجتمعت اللجنة زهاء العشر جلسات لوضع معانى آيات سورة الفاتحة لكن أعضاءها لم يتفقوا على شىء يمكن ترجمته مع أن هذه الصورة لا تحوى أكثر من سبع آيات صغار لا غير، فانفضت اللجنة ولم تجتمع ثانية، وبقيت منفضة هذه التسع سنوات حتى الآن».

(٨)

لعل هذا يذكرنا بالمثل الآخر للفكر المحافظ وهو ما تناولناه بسرعة فى الباب الثالث الذى خصصناه للحديث عن دور الظواهرى فى الإصلاح الأزهرى، وهو موقفه من تأجيل تعليم اللغات الأجنبية لطلاب الأزهر إلى المرحلة الجامعية.

ونحن نستطيع أن نأخذ على الظواهرى تأجيله دراسة الأزهريين للغات الأجنبية حتى مرحلة الكليات، وربما أننا نستطيع أن ننتقد عليه نظرته التى حكمت هذا الموضوع، لكننا فى الواقع لا نستطيع إلا أن نقر بأن وجهة نظره تستحق الاحترام والتقدير، وليس أدل على هذا مما يرويه هو نفسه من أن الشيخ المراغى أخذ بوجهة نظره هو لما تولى المشيخة، على الرغم من دعوته السابقة إلى مخالفته فى هذه القضية.

«. . . والأقسام الابتدائية والأقسام الثانوية فى الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى جعلتها بمثابة تثقيف عام للطلبة على منهاج يقرب من منهاج وزارة المعارف مع الاهتمام بالعلوم العربية والدينية بدلاً من اللغات الأجنبية فى منهاج وزارة المعارف. فقد جعلت هذه اللغات الأجنبية من ضمن منهاج الكليات بالأزهر وليس من ضمن منهاج الأقسام الابتدائية والثانوية حتى لا تضيع أوقات طلبة القسمين الابتدائى والثانوى فى تعلمها على حساب العلوم الأخرى، خصوصًا أن علوم هذين القسمين كثيرة بطبعها، وأيضًا لأن هذه اللغات الأجنبية ليست ضرورية لجميع رجال الأزهر، بل لمن سيقوم منهم بعد تخرجه بنشر الدعوة أو الإرشاد، وهؤلاء لا يعرفون إلا بعد اندماجهم فى الكليات، حينئذ يمكن تعليمهم هذه اللغات».

«وبهذه المناسبة فقد روى أن فضيلة الشيخ المراغى يخالفنى فى رأيى هذا ويرى أن تدرس اللغات الأجنبية فى القسمين الابتدائى والثانوى بالأزهر أسوة بمدارس الحكومة، فبعد استقالتى وحلوله مكانى وجدت أنه سار حسب رأيى».

* * *